البعد الوظيفي لمقولة الشبه في الدرس النحوي

الدكتور مصطفى وداد القيسي

الجامعة العراقية / كلية الآداب

The functional dimension of the saying resemblance in the grammar lesson

Dr. Mustafa Wedad Al-Qaisi

Iraqi University / College of Arts

الملخص:

يكشـف البحث عن وسـيلة من وسـائل النحاة المعتبرة في توجيه النظام النحوي بأبوابه وموضـوعاته ومسـائله، وذلك بالاعتماد على منزلة الشـبه بين الألفاظ والتراكيب والأسـاليب؛ لتحمل الأشـباه بعضـها على بعض؛ وصـولاً لإصدار الأحكام المعللة بهذا الفكر النحوي.

وبيّن البحث قضايا في هذا السبيل عمادها مفهوم الشبه عند النحاة، ومواضعه في المصنفات، وطريقة عرضه في ضـوء الأبواب النحوية، والمسـائل المنطلقة من الألفاظ وتراكيبها وما صـدر من أسـاليب عن العرب، ورصـد أنماط الفكر النحوي المقرون بالشبه ممثلاً بالتأويل وكشف المتلازمات التركيبية وكشف التقعيد المناسب للاستعمال .

الكلمات المفتاحية: الشبه ، النحوية، التركيب، الفعل ، سيبويه

Abstract

The research reveals a means of grammarians considered in directing the grammatical system with its chapters, topics and issues, by relying on the status of similarities between words, structures and methods to bear the similarities on one another, in order to issue judgments related to this grammatical thought.

The research showed issues in this way that are based on the concept of likeness in grammar, its positions in works, the way it is presented in the light of grammatical chapters, issues emanating from terms and their structures and what have been issued by the Arabs, and monitoring patterns of syntactic thought coupled with resemblance represented by interpretation, the detection of synthetic syndromes, and the detection of appropriate alignment for use

المقدمة

لم تغب مقولة الشبه عن علماء العربية في تأصيلهم للمسائل اللغوية، وامتد أطراف الاحتكام إلى الشبه من كليات المسائل إلى جزئياتها ولا سيما ما جاء في تقعيد كلام العرب في ضوء المستوى النحوي.

ولا بد بعد هذا الشيوع أن يكون له أثر في النظام النحوي على صعيد الأبواب العامة وتفريعات المسائل، وما صحب ذلك من الاستعمال التركيبي في الحياة اليومية؛ لذا يأتي هذا البحث ليرصد تلكم الأبعاد في المصنفات النحوية، وليبيّن أهمية الشبه في المسار المعرفي للدرس النحوي عبر العصور سواء كان علما أم تعليماً، والاطلاع على التفكير النحوي عند علماء أصول النحو، والمنهج العلمي الذي سلكوه في عرض المسائل، وإصدار الأحكام، من غير الإغفال عن أن صنيعهم لم يكن بمعزل عن صنيع علماء أصول الفقه الإسلامي في ألاحكام التشريعية.

واختار البحث أن يتعرض إلى جملة من القضايا تصدرتها الإنارة المعرفية بالشبه في المصنفات النحوية، ومواضعها في كتب أصول النحو، والاحتفاء بها عند النحاة، والخشية من الاتساع فيها عند آخرين، وقدّم الجهد صور من استعمال الشبه في الأبواب النحوية تنظيراً وتطبيقاً وفق ثنائية المبني والمعرب، وما دار حولهما من المنصوبات والتوابع، وجاء بعدها النظر إلى استعمال الشبه في التفكير النحوي بكشف المتلازمات التركيبية، وقيمة التأويل النحوي ، وأثار البحث موضوع الاحتكام إلى الشبه الواحد في تقعيد مسائل متعددة ؛ لتثبت حجة هذه القواعد من بعد هذا الإجراء، وانتهى البحث بعدها إلى تبيان أثر الشبه في التعبيرات النحوية الطلبية والخبرية ، ومحاكاة الظرفية في شطرها المكاني.

تمهيد توضيحي

استعمل النحاة الشبه في مصنفاتهم تنظيراً وتطبيقاً، ومما جاء عند إمام الصناعة النحوية سيبويه: فقد يشبه الشيء بالشيء في مواضع ويخالفه في أكثر من ذلك[1]، وقوله: وقد يشبه الشيء بالشيء، وإن كان ليس مثله في شيء جميع الأشياء[2]، ولم تبتعد هذه الآلية عن عادة العرب وأعرافهم، فهم يعطون" الشيء الذي يشبه شيئاً حكم ذلك الشيء تحقيقاً لمقتضى المشابهة، فالشيء" إذا أشبه الشيء أخذ حكمه ويجري ذلك في كثير من الأبواب[3] ، ومن ملامح ذلك قولهم: وقياسه الذي تحدثوا عنه كان يعني قياس مشابهة بين الظواهر المطردة في كلام العرب، ولا يعني قياس مشابهة بين الظواهر المطردة من كلام العرب، ولا يعني قياس جدل أو منطق.[4]

وقد دأب أصحاب الأصول النحوية على الاستمساك بالشبه في مباحثهم، قال السيوطي: من حمل الأصل على الفرع تشبيهاً له في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل، تجويز سيبويه في قولك: هذا الحسن الوجه أن يكون الجر في الوجه تشبيهاً بالضارب الرجل، الذي إنما جاز تشبيهاً بالحسن الوجه، فإن قيل: وما الذي سوغ لسيبويه هذا وليس مما رواه عن العرب إذا شبهت شيئاً بشيء مكنت ذلك الشبه الذي لهما وعمرت به الحال بينهما ألا تراهم لما شبهوا المضارع بالاسم فأعربوه تمموا ذلك المعنى بينهما فإن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه[5].

وجاء في تقسيماتهم العلة والشبه والطرد، والشبه" فهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلى التي عُلق عليها الحكم في الأصل، وذلك مثل أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه، فكان معرباً كالاسم[6] ، وحين لا تراعى العلة تسمى قياس شبه[7].

ولم يسلم هذا التدبير من خشية الدارسين في إطلاقه على المسائل باتساع، فقد علق محمد عيد على ما طرحه ابن مضاء صاحب الرد على النحاة بقوله: إنهم لا يقيسون الشيء ويحكمون عليه بحكمه إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع، وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل وتشبيههم (إن وأخواتها) بالأفعال المتعدية في العمل، فإن ابن مضاء يرفض هذا النوع من القياس معتمداً في رفضه على أساسين أحدهما: عقلي يلخصه أن المشابهة غير كاملة بين المقيس والمقيس عليه، والآخر: لغوي وهو إنكار أن العرب أرادت ذلك أو بعبارة أخرى إنكار أن يكون هذا مما له صلة بنطق العرب واستعمالاتهم اللغوية[8].

ولم يك استعمال الشبه مقتصراً على النحاة، فلقد شاع عند علماء أصول الفقه هذا الأمر، قال الغزالي: فاعلم أن اسم الشبه يطلق على كل قياس، فإن الفرع يلحق بالأصل بجامع يشبهه فيه[9]، فالمعتبر عند الإصوليين أن قياس الشبه ليكون صحيحاً حصول المشابهة بين الشيئين[10]، ومثال ذلك: قول أبي حنيفة في مسح الرأس بأنه لا يتكرر تشبيهاً له بمسح الخف والتيمم، والجامع أنه مسح فلا يستحب فيه التكرار؛ قياساً على التيمم ومسح الخف[11] .

استعمال الشبه في الأبواب النحوية

اعتبارات حرص النحاة على ترتيب الأبواب النحوية كاشفين بذلك عن تصوراتهم في التأليف النحوي، وأنظارهم المنهجية القائمة على اعتبارات عدة يتصدرها قضية العامل ذات الجانب النظري المرتب على الأساس اللفظي والمعنوي والأثر الإعرابي رفعاً ونصباً وجراً وجزماً، وقام ترتيب آخر على اعتبار التقسيم الكلامي من الأسماء والأفعال والحروف، وجرى تقسيم آخر وفق الترتيب الجملي برصد أركان الجمل وأقسامها، وقد كان الشبه حاضراً في هذا الجهد الكبير ، ولنا أن نكشف عن جوانب منه في الآتي:

- الشبه في المبني والمعرب : ومنه حذف فاعل أفعل به في التعجب؛ لما كان مشبهاً لفعل الأمر في اللفظ، وبناء حذام على الكسر تشبيهاً له بـ (دراك، وتراك)[12]، ومن المعرب وجوب تنكير المفعول له لمشابهته للحال والتمييز[13] .
- الشبه في الأدوات: يقول المبرد في توجيه (ما النافية) : ما أجرى مجرى الفعل وليس بفعل ولكنه يشبه الفعل بلفظ، أو معنى، فأما ما أشبه الفعل فدل على معناه مثل دلالته في ما النافية وما أشبهها تقول: ما زيد منطلقاً؛ لأن المعنى ليس زيد منطلقاً، وما أشبه في اللفظ ودخل على الابتداء، والخبر دخول كان وأخواتها[14].
- الشبه في المنصوبات : ونقتبس من قول ابن السراج ما يوضح هذا الأمر: المستثنى يشبه المفعول إذا أتي به بعد استغناء الفعل بالفاعل، وبعد تمام الكلام، تقول: جاءني القوم إلا زيداً، فجاءني القوم كلام تام وهو فعل وفاعل، فلو جاز أن تذكر زيداً بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلا نصباً[15] .

- الشبه في التوابع: ذكر النحاة أن العطف يشبه الصفة والبدل من وجه ويفارقهما فيه من وجه، أما الوجه الذي أشبهما فإنه تابع لما قبله في إعرابه، وأما الوجه الذي يفارقهما فإن الثاني غير الأول والنعت والبدل هما الأول[16] .

استعمال الشبه في التفكير النحوي

لقد صغت أفئدة الباحثين إلى تفسير النحاة لصنوف الكلام وما طرأ عليه من متغيرات بالإظهار والإضمار، والذكر والحذف، والتقديم والتأخير ، وبيان صحة التراكيب، وسلامة المعنى ، وقصدية التعليل ، وكله يكشف التفكير النحوي لهؤلاء الأسلاف، آخذين بالحسبان أن تفكيرهم لم يك بمعزل عن الأعراف الاجتماعية السائدة في حياتهم، ومن أنماطها التفكير بتعدد العلل، حتى قال ابن جني: إن " الحسن منطوٍ على الاعتراف به، ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع، وفزع في التحاكم فيه إلى بديهة الطبع، فجميع علل النحو إذاً مواطئة للطباع، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد"[17] ، ويمكن أن نعاين شطراً مما ساد به تفكيرهم النحوي متمثلاً بـ :

- الشبه في المتلازمات التركيبة: وتقول لا غلام وجارية فيها؛ لأن (لا) إنما تجعل وما نعمل منه اسماً واحداً إذا كانت إلى جنب الاسم، فكما لا يجوز أن تفصل خمسة من عشر كذلك لم يستقم هذا؛ لأنه شبه به ، فإذا فارقه جرى على الأصل، فكما أن خمسة عشر لا تتغير فإن لا النافية كذلك، ولهذا ذهب النحاة إلى أن سببه البناء في اسم لا النافية المشابهة بخمسة عشر[18] .
- الشبه في التأويل النحوي: قال ابن جني: فأما حذف الجملة فنحو قولهم في القسم: والله لا فعلت وتالله لقد فعلت، وأصله أقسم بالله فحذف الفعل والفاعل وبقيت الحال من الجار والجواب دليلاً على الجملة المحذوفة.. وإنما تحذف الجملة من الفعل والفاعل لمشابهتها المفرد ليكون الفاعل في كثير من الأمر بمنزلة الفعل نحو ضربت ويضربان وقامت هند و (لنبلون في أموالكم (البقرة 50)، وحبذا زيد وما أشبه ذلك مما يدل على شدة اتصال الفعل بالفاعل، وكونه معه كالجزء الواحد، وليس كذلك المبتدأ والخبر[19] ، والحذف متواتر في لغة البيان الأعلى وكلام العرب الفصيح.

الاحتكام إلى الشبه الواحد في تقعيد مسائل متعددة:

سلك النحاة سبيلاً آخر من سبل توظيف الشبه بجعل مشبهاً واحداً للاستدلال على تقعيد تراكيب عدة قياساً عليه، وذلك بعد أن أيقنوا أن هناك مسائل نحوية بها حاجة إلى ضبط قوعدها وفق نظام دقيق يناسب ضبط الفصيح.

ولا يخفى أن هذا الإجراء لا ينعقد من غير الوعي بما طرأ على التركيب من تغير، وما انقاس منها على قياس آخر من غير تكلف، لأن عدم الوعي يؤدي" دوراً خطيراً حين تفسيرها وتأويلها أو تقديرها للمسائل الخارجة عن القواعد المطردة على نحو ألحقت فيه المسائل غير المقيسة بالظواهر الأصول"[20]، على أن حمل الشيء على الشيء ليس غريباً على النحاة[21]، وذلك بإعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ، ولكن توجد بينها مشابهة في بعض الوجوه ، وهو قياس أمر على أمر وتحميل أحدهما على الآخر، وإن هي إلا فكرة مجردة أو صورة ذهنية استنبطها النحاة من استقرائهم لطبيعة الكلم[22] .

وأذا جئنا على التمثيل نرى أن المالقي قد ذكر أن (ما) النافية إنما عملت بشبهها بليس، فجعل (ليس) أصلاً في العمل و(ما) فرعاً، وليس ذلك إلا لتغليبه عليها حكم الفعلية وتسميتها فعلاً، ولو كانت حرفاً عنده لم تكن أصلاً في العمل حتى يشبه بها (ما) بل كانا يكونان أصلين في ذلك فاعلمه[23]، وانطلق النحاة من هذا الشبه لتوجيه مسائل بعينها وتمكينها في ذهن المتلقي ، فحملوا عليه الآتي:

- حمل سيبويه (لات) على ليس في العمل رابطاً بين توظيف (ما) و (لات)، موضحاً هذا النتاظر بأن أهل الحجاز يشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها كما شبهوا بها (لات)[24].
- في (إنما) قال سيبويه: واعلم أن قلت (إنما) وقعت في كلام العرب على أن يحكي بها، وإنما تحكي بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً نحو قلت: زيد منطلق .. وكذلك جميع ما تصرف من فعله إلا تقول في الاستفهام شبهوها ب(تظن).. فإنما جعلت كـ(تظن) كما أن (ما) كـ (ليس) في لغة أهل الحجاز مادامت في معناها.. ولم تُجعل (قلت) بعدها محكياً فلم تدخل في باب (ظننت) بأكثر من هذا كما أن (ما) لم تقو قوة (ليس)، ولم تقع في كل مواضعها؛ لأن أصلها عندهم أن يكون ما بعدها مبتدأ[25].
- في تقعيد (إذن) : قال ابن مالك: ولا تختص بالأفعال فكان حقها ألاّ تعمل، وكأنهم شبهوها ب (أن) لغلبة استقبال الفعل عما كان عليه إلى جعله في تأويل المصدر، فحملت على (أن)

فنصب المضارع، وإن لم تختص كما عملت (ما) عمل (ليس)، وإن لم تختص بالأسماء، هذا من حيث أكثر النحويين[26]، وقد حكى سيبويه وعيسى بن عمر أن من العرب من يلغيها مع استيفاء الشروط، وهي لغة نادرة، ولكنها القياس؛ لأنها غير مختصة وإنما أعملها الأكثرون حملاً على ظن؛ لأنها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزءيها كما حملت (ما) على (ليس)؛ لأنها مثلها في نفي الحال[27].

تفاعل الشبه مع القدرات التعبيرية:

تنبه النحاة على خصائص التعبيرات النحوية من جوانب عدة يتصدرها النظر إلى أنها " مجموعة من العلاقات بين الألفاظ، وبين ما يدور في ذهن المتكلم، وهذه العلاقات هي المعاني المختلفة التي يعبر عنها وتتراوح بين ثنائية اللفظ والمعنى، ويحتاج في إخراجها لنقلها إلى السامع أو ليفصح عن مشاعره الداخلية وإحساسه بموضوع معين إلى تلك الجمل أو إلى هذه اللغة"[28].

وليس في مقامنا التعرض إلى نظم العلاقات بين الألفاظ التي ألفنا تفصيلها عند اللغويين أمثال ابن جني والجرجاني، ولكننا نستظهر التنوع التعبيري في ظلال الشبه المستعمل في انتظام التراكيب وتقعيدها، وتبيان ذلك في الآتي:

- التعبير المكاني: وأَما حيث فمكان بمنزلة قولك: هو في المكان الذي فيه زيد[29]، وحيث ظرف مبني على الضم، ولكن بعض العرب يبنونه، يقول سيبويه: فأما ما كان غاية، نحو: قبل وبعد وحيث، فإنهم يحركونه بالضمة، وقد قال بعضهم: حيث شبهوه بأين[30].

ويستمر الأثر التعبيري لـ(حيث) في نمط التركيب الجملي، إذ تحدث المبرد أن حيث اسم من اسماء المكان، منهم من يفسره ما يضاف إليه، فحيث في المكان كحين في الزمان، فلما ضارتها أضيفت إلى الجمل، وهي الابتداء والخبر، أو الفعل والفاعل، فلما وصلتها بما امتنعت عن الإضافة فصارت كـ (إذ) إذا وصلتها بـ (ما)[31]، وابن السراج على أن من ضم (حيث) فلشبه بالغايات، إذا كانت لا تضاف إلى واحد ومعناها الإضافة، وكان الأصل فيها أن تقول: قمت حيث زيد، كما تقول: قمت مكان زيد[32]، فشبه حيث بالغايات من حيث ملازمتها الإضافة[33]، وهي واجبة الإضافة إليها بالوضع[34].

ولا يفوتنا أن (حيث) تفقد الإضافة في تركيب (حيثما)، وأنها شرط مبني على الضم في محل نصب جزم فعلين، الأول فعل الشرط والثاني جوابه، نحو: حيثما تستقم يقدر الله لك نجاحاً في غابر

الأزمان، وهي (حيث) وضعت للدلالة على المكان، ثم ضمنت معنى الشرط، واتصال ما الزائدة بها كفتها عن الإضافة[35]، وربما وقعت (ما) الزائدة بع حيث فظن بعض الناس أنَّها حيثما الجازمة، فـ(ما) في هذه الحالة يجب أنْ تفصل كتابة عن حيث، للتمييز بين حيث ما وحيثما، مثل ، يقول ابن هرمة[36]:

وأنني حيث ما يثني الهوى بصري من حيث ما سلكوا أدنو فانظُورُ

وهي هنا دالة على المكان بكل تأكيد[37].

ودلالة المكان في الفصيح كثيرة، ومنه في التنزيل العزيز: (مِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ) (البقرة من الآية 150)، وفي الشعر قول الأعشى[38]:

فلما أضاء الصبح قام مبادرا وحان انطلاق الشاة من حيث

- التعبير الطلبي: نلحظ أن التراكيب المشتملة على (ليت) و (لعل) مضارعة للتراكيب الفعلية ومؤولة بها، حيث أشبهت الفعل بمعناه، وتقدم مفعولها على الفاعل، فإذا قلت: ضرب زيداً عليٌ فقدمت المفعول يساوي ليت زيداً قائم، أو لعلَّ زيداً قائم؛ وذلك لأن لعلَّ فيها معنى ترجيت، و (ليت) فيها معنى (تمنيت)، وكذلك أنَّ الأفعال ترفع فاعلاً وتنصب مفعولاً به، وقد عُكس الأمر فيهما بتقديم المفعول به على الفاعل ، وهذا دليل على أنَّه تركيب (ليت) يشبه الفعل المتعدي في عمله ومعناه والذي تقدم مفعوله على فاعله، وكذلك في اتصال الضمائر به كـ (ليته، وليتني، وليتك).

و(ليت) في العرف النحوي طلب الشيء المحبوب الذي لا يُتوقع ولا يُرجى حصوله، قال سيبويه: وكذلك إذا قلت: (ليت هذا زيد قائماً)، و (لعلَّ هذا زيد ذاهباً)، و(كأنَّ هذا بشر منطبقاً)، وأنت في ليت تتمناه الحال[39] ،وفي موضع آخر قال: ليت تمن[40] ، فالإجماع منعقد على هذا المعنى، وهي مبنية على الفتح؛ لأنَّها بمنزلة الأفعال ، فالاستدلال بالشبه كان حاضراً في تشكيل الإعراب، فهي مبنية لشبها الفعل، وفي توظيف الاستعمال فهي إلى الفعلية بمعنى أرجوا،و أتمنى ، وقد ارتكز معنى ليت على الاستدلال الاستعمالي للفعل أتمنى[41].

ويرى الأصوليون أنَّ ليت موضوعة للتعبير عن صفة التمني، وهي تكشف عن هذه الصفة في نفس المتمني ، إلَّا أنَّها تأتي لدواعٍ أخرى، مثلاً إظهار التحسر والأسف كقولك: ليت زيداً عندنا، أو الهزل والسخرية كقولك: ليتني كنت جماداً[42] .

وذكر بعضهم أنَّه التمني لمّا كان من الصفات الوجدانية التي ليس لها تعلق بالوجود الخارجي فإنَّ قول الشاعر[43]:

ألا ليت ريعان الشباب جديد ودهراً تولَّى يا بثينة يعود

هو من المحال الذي ليس له وجود خارجي، فالتمني إذن يتعلق بالأشياء المتصورة في الخارج، والأداة تكشف عن هذه الأشياء المتمناة، فالمتمني هو الذي تحصل عنده صفة التمني لا يرى إلَّا الوجود الخارجي مع أنه لا وجود خارجي في الحقيقة إلَّا للأداة التي يعبر بها عن هذه الصفة، فالمتكلم إذا قصد أنْ يتكلم بما يتمناه فإنَّه يأتي بلفظ ليت أو غيرها لتدل أو تشف عن هذه الصفة؛ لأن التمني من الصفات التي تحتاج في إظهارها إلى أداة وضعت لهذا الغرض، أي أنَّ الواضع تصور مفهوماً عاماً وهو التمني، ووضع بإزائه بعض الأدوات، وإنَّ كل شخص قد أراد أنْ يعبر عن ما في نفسه من الصفات استعمل بعض الأدوات ، فالتوظيف بشبه التمني في الخطاب لمبتغى النفس البشرية[44].

ويمكن أن نسجل الأشكال التعبيرية التي جاءت بها (ليت) المشبهة بأتمنى:

- مع اسمين: ليت زيداً قائم، وهذا التركيب يشبه تركيبها مع المضارع الذي يكون خبرها؛ لأن اسم الفاعل قام مقامه، ونقل عن الفراء جواز قولك: ليت زيداً قائماً، على أنَّ ليت بمعنى أتمنى، فتنصب مفعولين، ومنه قول الشاعر[45]

يا ليت أيام الصبا رواجعا إذ كنت في وادي العقيق راتعا

يرى سيبويه أنَّ معناه يا ليت لنا أيام الصبا رواجعا ، وقيل معناه: يا قومي أتمنى أيام الصبا رواجعا[46] ، ونقل عن الكسائي تقدير فعل ناقص فيكون المعنى: يا قومي ليت أيام الصبا كانت رواجعا[47] .

وقدر الرماني خبر لليت فيكون المعنى: يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا[48]، وهو بذلك يبقي على دلالة أدوات التمني على معناها الموضوعة له، ولا يصار إلى التقدير الذي يؤدي إلى لبس الجملة الخبرية بالإنشائية، والجرجاني على تقدير الفراء بأنَّ ذلك يلزم العمال معنى الحرف النصب في شيئين وهو غير معروف، أمَّا تقدير الكسائي فيلزم منه إضمار كان ولا حاجة إلى الإضمار مع إمكان توجيه هذه الدلالة بأنَّ رواجعا منصوب على الحال، والتقدير ليت أيام الصبا كائنة حال كونها راجعة[49].

وهو عند البصريين على حذف الخبر، ورد مذهبهم ابن يعيش بقوله: فليس على ما توهموه، إنَّما هو على حذف الخبر، والتقدير في الشاهد الذي احتج به وهو : يا ليت أيا الصبا رواجعا: يا ليت أيام الصبا رواجعاً لنا، أو أقبلت رواجعاً؛ وذلك لأنَّه لم يرد معنى الخبر، وإنَّما هو في الحال كمن نفسه،

أو لمن قل عنده هذا المحل، فلذلك ساغ الحذف للدلالة هذا المعنى على (لنا) فذ هذا الكلام[50] . ورأي البصريين أقرب للصواب؛ لأن ليت بها حاجة إلى مرفوع.

- مع اسمها أو خبرها: فعل ماضي كقوله تعالى: (فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَىٰ جِذْعِ النَّخْلَةِ قَالَتْ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا) (مريم 23)
- مع اسم وخبرها فعل مضارع: كقوله تعالى: (قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ ۖ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ) (يس 26).
- مع (أنَّ) نحو: (ليت أنَّ زيداً خارج)، وهذا التركيب قيس على أفعال القلوب التي تسد (أن) واسمها وخبرها مسد مفعولها، نحو: ظننت أنَّ زيداً خارج، والرضي يرى أنَّ (ليت) متضمنة معنى الفعل بخلاف أفعال القلوب فإنَّها أفعال صريحة، فلا تصل بهذا التضمين – ليت – الضعيف مرتبة نصب الخبر، أي بدلالة كون مضمونها مفعول فعل تضمنه ليت ، وهذا الضعف الظني قد لا يسوغ قبوله بالكلية؛ لأن القياس على الشبه في عدد النحاة في التقعيد[51].
- مع أنْ والخبر المضارع مصدر اسمها وذكر الخبر المرفوع، نحو: ليت أنْ يقوم زيد خير له، ذكره ابن يعيش بقوله: ولا يجوز ليت أنء يقوم زيد وتسكت حتى تأتي بخبر فتقول: ليت أنْ يقوم زيد خير له؛ لأنَّها إنَّما تدخل على الفعل وتعمل فيه[52] .

- التعبير الخبري: ونرصد ذلك من اقتران الخبر بالفاء، فالخبر مرتبط بالمبتدأ ارتباطاً معنوياً، ويزيد قوة الارتباط بعدد من الروابط اللفظية، كالضمير العائد عليه من الخبر، ولهذا كان الغالب عليه أنْ يخلو من الفاء التي تستخدم للربط في بعض الأساليب الأخرى، فمن أمثلة الخبر الخالية من الفاء: العلم وسيلة الغنى، النظافة وقاية من المرض.

والخبر مفرداً أو غير مفرد قد يقترن بالفاء وجوباً في صورة واحدة وجوازاً في غيرها، إذا كان شبيهاً بالجواب الشرطي، بأنْ يكون نتيجة لكلام قبله مستقبل الزمن وفي صدر هذا الكلام مبتدأ يدل على العموم والإبهام، نحو: الذي يصادقني محترم[53]، فالذي اسم موصول بمبتدأ وهو يدل على الإبهام والغموض، وبعده يصادقني كلام مستقبل المعنى له نتيجة مترتبة على حصوله وتحققه هي الخبر محترم، وقد دخلت الفاء على هذا الخبر؛ لشبهه بجواب الشرط في الأمور السالفة التي هي: وجود

المبتدأ دال على الإبهام والعموم، ووجود الكلام بعد المبتدأ مستقبل المعنى، كوجود جملة الشرط بعد أداة الشرط، وترتب الخبر على الكلام السابق عليه كترتب جواب الشرط على جملة الشرط وهذا مهم، ومنه: رجل يكرمني محبوب، الذي يزورني فسرور، وهذا كل خبر تحقق فيه الأمور الثلاثة سواء أكان خبراً مفرداً أو جملة أو شبه جملة[54].

ولتحديد التقعيد بدقة نسجل قولهم إن: الموصول يسري فيه معنى الشرط والجزاء، فيدخل الفاء في خبره، ويكون ذلك بعد حصول شرطين: أحدهما أن تكون الصلة من الفعل ، والآخر: يكون الموصول غير مخصوص، ويكون شائعاً، ومثال ذلك قوله تعالى:(الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) (البقرة 274)، ألا ترى أن الصلة (ينفق)، وهو فعل وليس يراد ب(الذين) : قوماً بأعينهم بل الغرض: الجنس والكثرة[55].

وزادوا شروطاً أخرى مثل أن تكون صلة الموصول (المبتدأ) فعلاً صالحاً للشرطية، وكذلك شبه الجملة نحو قوله تعالى: (وما بكم من نعمة فمن الله) (النحل من الآية 53)، وأن تكون الصلة أو الصفة سبباً في الخبر لذاتها أو لمعنى فيها ، تقول: الذي يكرمني فمكرم[56]، وذكر ابن يعيش شرطاً آخر هو أن يخبر عن الموصول[57]، ومنع آخرون أن يدخل على الموصول ناسخ ينسخ حكم الابتداء إلا ما كان من (إن)، فإن دخولها كخروجها؛ لأنها لم تغير من المعنى شيئاً وإنما دخلت للتوكيد[58]، وما يهمنا أن القاعدة العامة في اقتران الخبر بالفاء هي: مشابهته لجواب الشرط في تلك الأمور الثلاثة مع خلو الكلام من أداة شرط بعد المبتدأ لكيلا يلتبس الخبر بجواب الشرط، ويمكن أن ندوّن الأشكال التعبيرية في هذا السبيل بالآتي[59]:

- المبتدأ اسم موصول وصلته جملة فعلية، وخبره جملة اسمية ، ومنه قول الحق تعالى:(الذين خسروا أنفسهم فهم لا يؤمنون)(الأنعام 12).
- المبتدأ صلته جملة فعلية، وخبره جملة فعلية غير طلبية، ومنه قوله تعالى: (والذين قتلوا في سبيل الله فلن يضل أعماله)(محمد 4).
- المبتدأ اسم موصول صلته جملة فعلية أو شبه جملة والاخبر شبه جملة، ومنه قول الله تعالى: (وما بكم من نعمة فمن الله) (النحل 53)
- المبتدأ اسم موصول وصلته جملة فعلية والخبر جملة فعلية طلبية، نحو قوله تعالى: (والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانهم فكاتبوهم)(النور 33) .

- المبتدأ (ال) الموصولة وصلتها، والخبر جملة فعلية طلبية وغير طلبية، ومنه قوله عز وجل: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)(المائدة 38).
- المبتدأ غير موصول ولكنه وصف بالموصول والخبر جملة، قال تعالى: (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه)(البقرة 185).
- المبتدأ اسم صريح والخبر جملة طلبية، قال تعالى:(الرحمن فسأل به خبيرا)(الفرقان 59).
- دخول (إن) على إحدى الصور السابقة، قال تعالى: (إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم) (الأحقاف 13).

الخاتمة

- شكل الاعتماد على منزلة الشبه بين الألفاظ والتراكيب والأساليب وحمل الأشباه بعضها على بعض مرتكزاً مهماً لإصدار الأحكام المعللة بهذا الفكر النحوي.
- أثرت مقولة الشبه في النظام النحوي بعمومياته على صعيد الأبواب العامة وتفريعاته على صعيد المسائل داخل الأبواب، وما صحب ذلك من المسار المعرفي للدرس النحوي عبر العصور سواء كان علما أم تعليماً.
- إن صنيع النحاة في استعمال الشبه لم يكن بمعزل عن صنيع علماء أصول الفقه الإسلامي في الأحكام التشريعية، وهو يعكس على التفكير النحوي والمنهج العلمي الذي سلكوه في عرض المسائل، وإصدار الأحكام.
- لم يسلم هذا التدبير من خشية الدارسين في إطلاقه على المسائل باتساع، معتمدين في رفضهم على العقل بالمشابهة غير كاملة بين المقيس والمقيس عليه، واللغوي بإنكار صلته بمنطق العرب.
- قدّم الشبه دورين مهمين رفع بها الحيرة عن المتلقين أحدهما في كيفية التفسير لحذف فاعل أفعل التعجب لما كان مشبهاً لفعل الأمر في اللفظ، والآخر في ابرام الحكم الواجب لتنكير المفعول له لمشابهته للحال والتمييز.
- أدى شبه (ما) النافية بليس منطلقاً لتشبيهات عدة، ومن ثمّ يمكن القول إنها كانت قطب الرحى في تحديد مسائل قد تحرج النحاة لولا أن جاؤوا عليها بمثل هذا السبيل، وليس الأحكام التي صدرت في (لات) و (إذن) عما نقول ببعيد.
- كشف الشبه عن تصورات النحاة في التأليف النحوي، وأنظارهم المنهجية القائمة على إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ، وهي صور استنبطها النحاة من استقرائهم للعربية؛ لتمكينها في ذهن المتلقي بالتنوع التعبيري المكاني في حيث بمنزلة قولك: هو في المكان الذي فيه ، والطلبي المشتملة على (ليت) و (لعل) مضارعة للتراكيب الفعلية ومؤولة بها.

الهوامش

[1] - الكتاب: 325/3.
[2] - المصدر نفسه، 387/3.
[3] - يمكن مراجعة كتب تعليمية للنحو نحو: شرح ابن عقيل، 1/ 199.
[4] - ينظر: المدارس النحوية، 68.
[5] - الاقتراح: 95.
[6] - لمع الأدلة: 105.
[7] - الأصول : 168.
[8] - أصول النحو العربي: 97.
[9] - المستصفى، 2/ 381.
[10] - ينظر: حاشية البناني: 2/ 289.
[11] - المستصفى: 382/2.
[12] - الاقتراح: 98.
[13] - شرح الكافية: 36/2.
[14] - المقتضب: 190/3.
[15] - الأصول: 1/ 281.
[1616] - المصدر نفسه: 205/2.
[17] - الخصائص: 51/1.
[18] - ينظر: حاشية الصبان: 9/2.
[19] - ينظر: الخصائص: 264/2.
[20] - التحويل في النحو العربي: 89.
[21] - ينظر: الإيضاح في علل النحو: 66.
[22] - النحو العربي والبنوية اختلافهما النظري والمنهجي، عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، 23.
[23] - ينظر: رصف المباني: 149.
[24] - ينظر: الكتاب: 57/1.
[25] - الكتاب: 1/ 122- 123.
[26] - شرح التسهيل: 20/2.
[27] - شرح الألفية: 3/ 291.
[28] - في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، خليل أحمد عمايرة : 25.
[29] الكتاب: 244/4.
[30] المصدر نفسه: 286/3.
[31] المقتضب: 54/2.
[32] الأصول: 143/2 – 144.
[33] المفصل: 169.
[34] الكافية في النحو: 103/2.
[35] – ينظر: المعجم الوافي في النحو العربي: 141.
[36] - ديوانه: 239.
[37] ينظر: الخصائص: 3/ 124، إعراب الجمل: 209 – 212.
[38] - ديوانه: 185.
[39] - الكتاب: 148/2.

[40] - المصدر نفسه: 212/4.
[41] - من أسرار اللغة: 107.
[42] - المعتمد في أصول الفقه: 59/1.
[43] - ديوان جميل بثينة: 22.
[44] - النحو الوافي: 634/1.
[45] - ديوان رؤبة: 52.
[46] - الكتاب: 284/1.
[47] - العوامل :207.
[48] - معاني الحروف: 56.
[49] - العوامل: 208.
[50] - شرح المفصل: 122/2.
[51] - ينظر: أوضح المسالك: 132/1.
[52] - شرح المفصل: 123/2.
[53] - ينظر النحو الوافي: 311/1.
[54] - ينظر: حاشية الصبان: 348/1.
[55] - المقتصد: 1/ 321.
[56] - ينظر: شرح التسهيل: 312/1، أوضح المسالك: 211/1.
[57] - شرح المفصل: 100/1.
[58] - ينظر: المقتصد: 324/1، شرح المفصل: 101/1.
[59] - لمزيد تفصيل ينظر: اقتران خبر المبتدأ بالفاء دراسة نحوية تطبيقية من خلال القرآن الكريم، حصة الرشود، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، ع 5، جمادى الآخرة، 1429 هـ، 213 .

المصادر

القرآن الكريم.

- إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، ط5، دار القلم العربي، حلب، 1989.
- الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، تمام حسان، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2002.
- الأصول في النحو، لأبي بكر بن محمد بن سهل بن السرّاج النحويّ البغدادي(ت316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان ، 1420هـ - 1999م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1418هـ - 1998م.
- اقتران خبر المبتدأ بالفاء دراسة نحوية تطبيقية من خلال القرآن الكريم، حصة الرشود، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، ع 5، جمادى الآخرة، 1429 هـ، 213 .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1989.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي،تحقيق مازن المبارك، ط5، دار النفائس، بيروت، 1986.
- التحويل في النحو العربي مفهومه وأنواعه، رابح بو معزة، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد ، الأردن، 2008.

- حاشية البناني على متن جمع الجوامع، تاج الدين عبد الوهاب ابن السبكي، تحقيق تقرير عبد الرحمن الشربيني، ط1، دار الفكر، بيروت، 1982.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، أبو العرفان محمد بن علي الصبان، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 1999.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني(392هـ)، تحقيق محمد علي النجار، ط2، دار الكتب المصرية، 1427هـ- 2006م.
- ديوان ابن إبراهيم بن هرمة، تحقيق محمد جبار المعيبد، ط1، مكتبة الآداب، النجف، 1969.
- ديوان الأعشى، ميمون بن قيس، تحقيق: محمد حسين، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 1980.
- ديوان رؤبة بن العجاج، رؤبة بن عبد الله العجاج، تحقيق: وليم بن الورد البروسي، ط1، دار قتيبة للطباعة والنشر، الكويت، 1988.
- رصف المباني في شروح حروف المعاني، أحمد بن عبد المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط3، دار القلم للطباعة والنشر، دمشق، 2002.
- شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد(1392هـ)، ط14، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1384هـ-1964م.
- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة هيلالتوفيقية ، (د، ت)
- شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش النحوي(643هـ)، تحقيق: محمد بدر الدين النعساني، ط2، دار الجبل، بيروت، 1323هـ .
- العوامل المائة، عبد القاهر الجرجاني، ط1، دار المنهاج للنشر والتوزيع، جدة ، بيروت، 2017.
- في نحو العربية وتراكيبها منهج وتطبيق، خليل أحمد عمايرة، ط1، عالم المعرفة، جدة، 1984.
- الكافية في علم النحو، جمال الدين ابن الحاجب، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2010.
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه(180هـ)، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط4، 1425هـ 2004م.
- لمع الأدلة، ابن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر، بيروت، 1997.
- المدارس النحوية، شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1986.
- المستصفى من علم الأصول، أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام الشافي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993.

- معاني الحروف، أبو الحسن الرماني، تحقيق عبد الفتاح شلبي، ط2، دار الشروق للطباعة والنشر، جدة، 1981.
- المعتمد في أصول الفقه،محمد بن علي الطيب أبو الحسين البصري المعتزلي، تحقيق: خليل الميس، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988.
- المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، علي توفيق الحمد، يوسف جميل الزعبي، ط1، دار الأمل، عمان، 2001.
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم بن عمرو الزمخشري، تحقيق علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال ، بيروت، 1993.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، ط1، دار الشيد للنشر، بغداد، 1983.
- المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، ط1، القاهرة، 1968.
- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، 1975.
- النحو العربي والبنوية اختلافهما النظري والمنهجي، عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ع 14، 1999..
- النحو الوافي ، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط5، 1395هـ- 1975م.